مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٢٥**

الأربعاء، ٢٥حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١١/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد وولف	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد أزاريللو
	بلجيكا	السيدة دوليو
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا	السيدة كوابي
	الصين	السيد لا يفان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد بوي ثي جيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد ويسليدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2008/395)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-39894 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2008/395)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل غينيا – بيساو، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في هذا البند على جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في هذا البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كابرال (غينيا – بيساو) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد شولا أوموريجي، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أوموريجي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد انطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد كوستا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة ماريا لويسا ريبيرو فيوتي، رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام والممثلة الدائمة للبرازيل.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة فيوتي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/395، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من السيد شولا أوموريجي، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، والسيد انطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، والسيدة ماريا لويسا ريبيرو فيوتي، رئيسة

تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام والممثلة الدائمة للبرازيل.

أعطي الكلمة للسيد شولا أوموريجي، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

السيد أوموريجي (تكلم بالانكليزية): التقرير المعروض على المجلس، الوارد في الوثيقة S/2008/395، هو أحدث تقرير للأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

ويركز التقرير بصفة خاصة على القيود القائمة على الصعيد الاجتماعي والسياسي، من بين أمور أخرى، ويسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن، ومشاركة لجنة بناء السلام، والتحضيرات لإجراء الانتخابات التشريعية المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، وجهود الإنعاش الاقتصادي.

وأود أن أقول مجرد بضع عبارات لاطلاع المجلس على التطورات التي حدثت منذ نشر هذا التقرير. رغم أن الحالة السياسية والاقتصادية في غينيا – بيساو لا تزال هشة، هناك بعض التطورات الأخيرة التي تبعث على الكثير من التفاؤل. لقد شهد البلد تحسنا طفيفا في مؤشرات أدائه الاقتصادي، وهو ما تدلل عليه الزيادة في الإنتاج الزراعي، بما في ذلك صادرات جوز الكاجو، وإنشاء آليات لتحسين تحصيل الإيرادات والمحافظة على الاستقرار المالي.

في هذا الصدد، إذا استمرت مؤشرات الأداء الاقتصادي في التحسن فقد تتمكن غينيا بيساو، بحلول نهاية هذا العام، أن تصبح مؤهلة للاستفادة من مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابعة لصندوق النقد الدولي والاستفادة من تخفيف الديون في إطار مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف. تلك التسهيلات، إلى جانب مبادرات مماثلة لتخفيف الديون من البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، سوف تقلل حجم مدفوعات البلد العادية لخدمة الديون، مما يتيح تحسين الاستثمار في القطاعات الاجتماعية وفي التنشيط الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن المعوقات الهيكلية في توليد الإيرادات الداخلية والإدارة المالية تهدد هذا التشخيص الايجابي المذكور أعلاه. ولقد خلصت مراجعة حسابات للإدارة العامة للجمارك والضرائب والخزانة أُجريت برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتغطي الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧، إلى أن كمية كبيرة من الرسوم والضرائب لم يتم تحصيلها وأن عددا قليلا جدا من الشركات قد أعلنت عن أنشطتها التجارية.

ويقدم التقرير عددا من التوصيات، مثل تأجيل سداد متأخرات عام ٢٠٠٧؛ وصرف مدفوعات إنفاق الدولة حصراً من خلال الخزينة؛ وإضفاء الطابع المركزي على تحصيل إيرادات الدولة ليكون من خلال البنوك المركزية لدول غرب أفريقيا؛ وفرض المزيد من القيود على إنفاق الموارد الخارجة عن الميزانية؛ وأخيرا حوسبة عمليات الخزانة، بما في ذلك إدارة المرتبات، وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وإذا تم تنفيذ تلك التوصيات فمن الممكن أن تحسن نظام تحصيل إيرادات الدولة وأن تقلل حالات العجز المالي لديها. وينوي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبدأ بالمرحلة الثانية من مراجعة نفقات الدولة قبل نهاية حزيران/يونيه.

علاوة على ذلك، فإن التقدم المحدود المحرز على الجبهة الاقتصادية يمكن أن تهدده زيادة التوتر المؤسسي بين المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية الرئيسية. إن إجراء الانتخابات التشريعية هو أمر حيوي لتوطيد العملية الديمقراطية. ولكن التنافس على السلطة يهدد بتفاقم التوترات السياسية الكامنة بين الأحزاب السياسية الثلاثة

الموقعة على ميثاق الاستقرار السياسي والحكومي في آذار/مارس ٢٠٠٧.

هذا الميثاق، الذي يشكل أساس الحكومة الحالية، هو نفسه مقوض بسبب الانقسامات داخل الأحزاب الرئيسية الثلاثة الموقعة عليه. ورغم انخفاض حدة الخلافات بين زعماء الأحزاب ورئيس الوزراء إلا أنه من المرجح أن تزداد التوترات بين الفصائل السياسية في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس والأخضر والمنافسة على رئاسته واللذين سيعقدان في ٢٦ و ٢٨ حزيران/يونيه. ولقد أشار بالفعل زعيم هذا الحزب ورئيس الوزراء السابق، السيد كارلوس غوميس، إلى عزمه على السعي إلى إجراء استعراض لميثاق الاستقرار السياسي. كما أنه أعرب عن قدر من عدم الثقة بنزاهة وشفافية العملية الانتخابية وأثار الشكوك فيها، لا سيما فيما يتعلق بدور حزب التجديد الاجتماعي.

ولقد صعّدت أيضا الأحزاب السياسية المعارضة انتقاداتها لأداء الحكومة، موجهة إليها اتهامات تتراوح بين الفساد وعدم الاكتراث بالتدهور العام للأحوال المعيشية للمواطنين. واشتدت حدة هذه الإدانات بعد موجة من الإضرابات في القطاع العام في الأسابيع الأربعة الماضية نتيجة عجز الحكومة عن دفع متأخرات المرتبات وزيادة أسعار الغذاء وسلع استهلاكية أخرى. ورغم أن الحكومة قد تمكنت من دفع متأخرات مرتبات شهرين من أصل أربعة أشهر في ١٨ حزيران/يونيه إلا أن الاستياء الشعبي سيظل يُستغل على الأرجح في العملية الانتخابية.

إن الإخفاقات البيروقراطية والموارد البشرية والمالية المحدودة، ضمن أمور أخرى، قد قوضت التحضيرات للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي ٥ حزيران/يونيه، أعلن رئيس الوزراء كابي عن عزم الحكومة إجراء تسجيل يدوي للناخبين من أجل إجراء هذه الانتخابات. وفي أعقاب ذلك أعلن وزير الدولة للإدارة الإقليمية أن تسجيل الناخبين سيتم بين ٣ و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨. ورغم أن عملية التسجيل اليدوي للناخبين مقرر لها أن تبدأ في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، لم يبرم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة تفاهم مع المعهد الوطني للإحصائيات والتعداد السكاني إلا في ٢٣ حزيران/يونيه للبدء بتوظيف وتدريب المسؤولين الانتخابيين وشراء المواد والمعدات. ولذلك ليس من المؤكد ما إذا كان تسجيل الناخبين سيتم في موعده المقرر وما إذا كان سيتم إجراء جميع الأنشطة اللوجيستية والتوعية المدنية في الوقت المناسب وبالكفاءة المرغوب فيها من أجل إجراء الانتخابات في الموعد المقرر لها وبدون الإضرار بمصداقية العملية برمتها. وما زلت أشجع كل المعنيين على الإسراع في جهودهم من أجل تلافي التأخير في الجدول الزمني الانتخابي.

وسوف يتولى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بطلب من حكومتها، تنسيق المراقبة الدولية، بينما يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة التقنية. وفي هذا الصدد، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعات عمل مع ممثلي اللجنة الوطنية للانتخابات والمعهد الوطني للإحصائيات ومكتب الدعم التقني للانتخابات ولجان انتخابية إقليمية. ومن المنتظر أن ينشر الاتحاد الأوروبي بعض مراقبي الانتخابات، كما أوصت بذلك بعثته التي زارت غينيا - بيساو في الأسبوع الأول من حزيران/يونيه.

إن مشاركة لجنة بناء السلام - التي تغطي أنشطة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى - توفر إطارا هاما لزيادة المساعدة الدولية للحكومة. ومن خلال عملية قصيرة الأجل لتوطيد السلام في إطار صندوق بناء السلام، قامت اللجنة التوجيهية الوطنية لصندوق بناء السلام في غينيا - بيساو مؤخرا بإقرار أربعة مشاريع للكسب السريع تغطي الدعم

الانتخابي؛ وتوفير فرص العمل للشباب؛ وإعادة تأهيل الثكنات العسكرية؛ وإعادة تأهيل السجون. وبعد التصديق على هذه المشاريع الأربعة، يجري حالياً اتخاذ الخطوات لوضع اللمسات الأخيرة على خطة أولويات صندوق بناء السلام لغينيا – بيساو.

وتُجرى حاليا أيضا مشاورات لوضع الصيغة النهائية لإطار العمل الإستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو، والذي سيجمع بين المشاركة المتوسطة والطويلة الأجل للجنة بناء السلام. وسيدمج هذا الإطار الاستراتيجي الخبرات والتحليلات المستمدة من البعثات الأربع التي قامت بها في البلاد التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو في لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، فضلا عن إجراء مشاورات بين الأمم المتحدة ومختلف أصحاب المصلحة. وقد كانت تلك المشاورات مكثفة، وشملت مشاورات أسبوعية ومشاورات مواضيعية نصف شهرية عن طريق الفيديو بين مقر نيويورك وأصحاب المصلحة في غينيا – بيساو. وقد ركزت المشاورات على المجالات ذات الأولوية التي حددتها الحكومة باعتبارها تحديات لبناء السلام، وهي إصلاح الإدارة العامة؛ وتوطيد سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن؛ والتدريب التقني المهني وتوفير فرص العمل للشباب، ودعم الفئات الاجتماعية الضعيفة. وهذا الإطار الاستراتيجي، المتوقع اكتماله في تموز/يوليه، سوف يضع السياق لإعلان الأمين العام عن حزمة أكبر للمساعدة المالية لغينيا – بيساو. وسوف يضفي ذلك الطابع الرسمي على المشاركة المستمرة المتوخاة للجنة بناء السلام باعتبارها منهاجا للدعوة من أجل تعبئة الموارد وآلية تنسيق للجهود المتعددة الشركاء من أجل توطيد السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

ولتعزيز إسهام أصحاب المصلحة الوطنيين، لاسيما الجماعات النسائية، في مشاركة لجنة بناء السلام في غينيا – بيساو، أجرى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام وشركاؤه جولة من المشاورات الإقليمية طوال شهر أيار/مايو، والتي انتهت بحلقة عمل وطنية لمدة ثلاثة أيام من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه. وكان الهدف من أنشطتها تعميم قضايا المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في توطيد السلام، كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسيتم إدراج توصيات ورشة العمل الوطنية هذه في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو.

لقد كان بدء تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن بدعم من الاتحاد الأوروبي معلما بارزا. والنشر الجاري لفريق من ١٥ فردا مدنيا وعسكريا من الاتحاد الأوروبي في غينيا – بيساو، وذلك في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، من أجل دعم برنامج إصلاح قطاع الأمن هو خطوة رئيسية نحو تفعيل البرنامج الوطني لإصلاح قطاع الأمن.

وفي معلم آخر هام، أُجري تعداد لأفراد القوات المسلحة في آذار/مارس وقد كشف عن وجود إجمالي ٤٤٩٣ من الأفراد العسكريين – وهذا العدد هو تقريبا نصف التقديرات السابقة التي بلغت ٩٠٠٠ فرد. ومن المتوقع أن ينخفض هذا العدد إلى ٣٤٤٠ فردا في إطار خطة ترشيد وتحديث القوات المسلحة ضمن برنامج إصلاح قطاع الأمن. وهذا الترشيد سوف تسهله المعلومات التي كشف عنها التعداد ومفادها أن أكثر من ١٠٠٠ فرد عسكري حاليا يفضلون التسريح الطوعي. وفي سياق عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج ضمن إطار البرنامج الأوسع نطاقا لإصلاح قطاع الأمن، يضع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام وشركاؤه الترتيبات النهائية لمشروع تجريبي للتدريب المهني في البرازيل لثلاثين من كبار الضباط العسكريين المنتقين. وسوف يتيح تدريب أولئك الضباط الكبار البدء بإصلاح قطاع الأمن.

عندما قدمت آخر إحاطة إعلامية إلى الأعضاء في آذار/مارس، كنت قد أشرت إلى الترتيبات التي كانت الجارية بين مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام لتنظيم اجتماع بشأن تقييم الموارد لإصلاح قطاع الأمن مع الشركاء من أجل تحديد الثغرات في دعم الجهات المانحة لإصلاح قطاع الأمن وتقديم التوصيات لسد هذه الثغرات. ويسرني أن أبلغكم بأن هذا الاجتماع قد عُقد في نيويورك في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو. ولقد أوصى الاجتماع بتركيز الدعم على اعتماد إطار قانوني لوزارتي الداخلية والعدل، بما في ذلك التدريب على التحقيقات الجنائية لمختلف هيئات إنفاذ القانون، وتوفير المعدات التنفيذية للشرطة، وإنشاء وحدة استخبارات مالية، وإنشاء قوة شرطة متخصصة وتدريبها على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والتصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتطبيقها محلياً، ومعالجة قضايا العلاقات بين مكونات قطاع الأمن ضمن عملية إصلاحه.

وفي متابعة رسم خرائط الموارد لإصلاح قطاع الأمن، من المتوقع أن تقوم بعثة تقييم بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام بزيارة إلى غينيا – بيساو في الأسابيع المقبلة.

وبعد المشاورات التي تجرى منذ العام الماضي مع السلطات الوطنية، سينظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل لمؤسسات إنفاذ القانون في آب/أغسطس هذا العام وتهدف الحلقة إلى توضيح الولايات والمسؤوليات والاختصاصات وتعزيز التعاون بين الإدارات.

إن حملة مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة لقيت دعما بالتوقيع في ١٦ حزيران/يونيه على الاتفاق المالي بين الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل إنشاء برامج للعدالة والأمن تبلغ تكلفته مليوني يورو. وسيقوم البرنامج، في جملة أمور، بدعم إنشاء وحدة خاصة لمكافحة المخدرات في إطار الشرطة القضائية وتعزيز قدراتها التشغيلية في جمع الاستخبارات وتبادل المعلومات لكشف المجرمين ومقاضاتهم.

ولا يمكن مكافحة الاتجار بالمخدرات بدون التعاون دون الإقليمي والإقليمي. وينبغي أن تستكمل الجهود الرامية إلى التصدي لهذه الآفة في غينيا – بيساو باتخاذ مبادرات في الدول المجاورة. وإلا، فإن نجاح التنظيم في دولة واحدة سيؤدي إلى انتقال المجرمين إلى أرض وطنية أخرى، أقل تنظيما، في المنطقة. والمجرمون قادرون على العمل بإفلات من العقاب في الدول التي ليس لديها قدرات تذكر، وحيث النظم القضائية معيبة وحيث آليات التعاون الدولي آليات ضعيفة، بحيث لا يمكن، على سبيل المثال، تسليم المجرمين. وإذا تم تعزيز قدرات الأجهزة المحلية لإنفاذ القانون على مكافحة المخدرات بغية الكشف عن تجار المخدرات وإلقاء القبض عليهم، فإنها أيضا ستكون بحاجة إلى تحسين التعاون الدولي من أجل التسليم العاجل للمطلوبين في البلدان الأخرى و/أو مقاضاتهم محليا.

وإدراكا لأهمية التعاون الإقليمي، ستعقد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤتمرا إقليميا بشأن الاتجار بالمخدرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في الرأس الأخضر بغية تبادل الخبرات ووضع نهج استراتيجي مشترك. وسيقوم بتيسير تلك المناسبة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وما زالت حالة حقوق الإنسان في غينيا – بيساو تشكل مصدرا للقلق، وخاصة في ما يتعلق بانعدام أو ضعف

الآليات المؤسسية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وينبغي استكمال الأنشطة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، بقطع التزام قوي بتطوير ثقافة لحقوق الإنسان، وهو أمر حتمي لاستدامة الجهد الدولي الحالي. وطلبت من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تعزيز عنصر حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو بحيث يتمكن من الاضطلاع بدوره بشكل أكثر فعالية في مجالات الرصد وبناء القدرات والتعاون التقني.

وفي الختام، أود أن أبرز بعض النقاط الرئيسية. شهد الربع الثاني لعام ٢٠٠٨ زيادة في الأنشطة الاقتصادية، مقرونة بازدياد ثقة مؤسسات بريتون وودز بمؤشرات الأداء الاقتصادي في غينيا – بيساو. وبغية دعم وتوطيد هذا الاتجاه الايجابي، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل دعم الإصلاحات في مجال الحوكمة الإدارية والاقتصادية على حد سواء.

وبالرغم من بدء تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن، لم يتم التبرع إلا بحوالي ثلث إجمالي الميزانية المقترحة. وإضافة إلى ذلك، يوجد تصور بأن إصلاح قطاع الأمن هو إصلاح متصل بالدفاع، ويشهد على ذلك الدعم غير المتوازن الذي يقدمه المانحون لقطاع الدفاع. وذلك التصور الخاطئ ينبغي معالجته. ومن المستصوب اتخاذ نهج كلي نحو إصلاح قطاع الأمن ويدمج الجهاز القضائي وإنفاذ القانون وآليات الإشراف، وخاصة بالنظر إلى التهديدات التي تمثلها الجريمة المنظمة الدولية. كما ينبغي أن يدمج في الاستراتيجية الحالية لإصلاح قطاع الأمن عنصر لمكافحة المخدرات يربط بين الأجهزة المختلفة لإنفاذ القانون والإدارات المشتركة بين الوزارات.

وما زالت محدودية الموارد تشكل تحديا في الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات في غينيا – بيساو. وخلال المؤتمر الدولي بشأن الاتجار بالمخدرات في غينيا – بيساو، الذي عقد في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قدمت الحكومة خطة تشغيلية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. ومن ضمن إجمالي تقديرات الميزانية التي تبلغ ١٩,١ ملايين دولار، لم يتم التبرع سوى بمبلغ ٦,٧ ملايين دولار. وتقوم حاجة عاجلة إلى تغطية العجز الذي يبلغ ١٢,٤ ملايين دولار بغية كفالة التنفيذ الكامل للبرنامج. وإضافة إلى ذلك، يمكن لجهود مكافحة المخدرات أن تستفيد من زيادة التدابير الوقائية والعملية والصارمة، مثل التسمية والتشهير بالأشخاص المتورطين في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا – بيساو، فضلا عن المتعاونين معهم في البلدان الأجنبية. واليوم قدم رئيس وزراء غينيا – بيساو الأدلة المتصلة بالأشخاص المتورطين في الاتجار بالمخدرات إلى المدعي العام في غينيا – بيساو بغية اتخاذ إجراء. وأعتقد أن في وسع المجلس أن يساعد الحكومة باتخاذ إجراء لدعم جهودها في هذا الاتجاه.

إن عدم إجراء الانتخابات على النحو المقرر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ من شأنه أن ينشئ فراغا قانونيا ودستوريا ويطلق العنان لنتائج يمكن أن تبدد الجهود المستمرة في الانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السياسي. ولكن هذه المرحلة الهامة لتوطيد الديمقراطية تتعرض للتهديد من جراء محدودية الموارد . ووفقا لأحدث الأرقام التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توجد فجوة في التمويل تبلغ ١,٩ ملايين دولار من جملة تكاليف إجراء الانتخابات، التي تقدر بمبلغ ٨,٥٦ مليون دولار. ويشمل هذا المبلغ التبرعات المعلنة؛ وإذا تم خصم التبرعات المعلنة، ستكون الفجوة حوالي ٤,٥ ملايين دولار. ونناشد المجتمع الدولي مناشدة قوية المساعدة في تغطية هذه الفجوة التمويلية المخيفة.

وتقوم حاجة إلى تحسن المساعدة الدولية المقدمة إلى الحكومة لإنشاء نظام وطني فعال لحماية حقوق الإنسان بوصفه متراسا ضد الثقافة القائمة للاعتداءات والانتهاكات. ومن المأمول أن يغتنم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الفرصة المتاحة في إطار المبادرات الحالية لتعزيز الدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو في تعزيز حقوق الإنسان.

وأخيرا، تواجه غينيا – بيساو تحديات وصعوبات رئيسية في المجالات التالية: تخيف التوترات الاجتماعية والسياسية والتغلب على الصعوبات في التوافق السياسي ليس بين أجهزة الدولة – التنفيذية والتشريعية والقضائية والرئاسة – فحسب بل أيضا في صفوف بعض الأحزاب السياسية الرئيسية. وعدم مواصلة الجهود المستمرة لمعالجة هذه الصعوبات والتحديات سيؤدي إلى تقويض البرامج الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والسلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد أومرجي على إحاطته الإعلامية.

أناشد المتكلمين قصر بياناتهم على مدة لا تزيد على خمس دقائق.

أعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

السيد كوستا (تكلم بالانكليزية): إنني أقدر الاهتمام الذي ما زال مجلس الأمن يوليه للحالة في غينيا – بيساو ويشرفني أن توجه إلي الدعوة إلى المشاركة في مداولات المجلس. وفي جدول الأعمال اليوم، ليست مدرجة المسألة الخطيرة المتعلقة بالمخدرات في بلد واحد فحسب، بل مدرج أيضا التهديد الحاد الذي تمثله الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا.

وتبدى المظهر الأول لهذا التهديد في الرأس الأخضر قبل بضع سنوات؛ وقد تم تعطيل هذا بالتدخل السريع. ولفترة استمرت الآن لمدة عامين، انتشر التهديد إلى غينيا – بيساو ويمكن أن ينتشر قريبا في أماكن أخرى للمنطقة. وهذه الجلسة لمجلس الأمن ستطمئن سكان غرب أفريقيا على أن المجتمع الدولي لم يتخل عنهم. وهذا الانطباع بالتخلي عنهم شاركني إياه مؤخرا أكبر المسؤولين الحكوميين في المنطقة. وفي الأسبوع المقبل، يحدوني الأمل في أن أسمع في السنغال وجمهورية غينيا ومالي وموريتانيا ونيجيريا – وهي البلدان التي أعتزم زيارتها – أكثر تعليق إيجابي نتيجة لهذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن. وبطبيعة الحال، سنعرض على هذه الدول تقديم درجة أكبر من المساعدة.

إن مداولات مجلس الأمن اليوم ستدفع المجتمع الدولي بأسره إلى تقديم المساعدة إلى غرب أفريقيا في التصدي للهجوم الضاري للاتجار بالمخدرات – الاتجار بالمخدرات، ولكن أيضا بالأسلحة والبشر – والجريمة المرتبطة بهذا الاتجار والفساد والعنف. وأضفى المجلس بالفعل شعورا بالإلحاح في العام الماضي، وقد تصرفنا جميعا.

واستنادا إلى القرارات التي اتخذها المجلس واتخذها لاحقا المؤتمر بشأن غينيا – بيساو، الذي عقد في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، سارع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى تقديم المساعدة: فقد تم إنشاء مكتبنا، وتم نشر الموظفين على أرض الواقع ووقعنا في الأسبوع الماضي على مشروع لسداد أموال الاتحاد الأوروبي، وهي نقطة أشار إليها بالفعل السيد أومرجي.

وقد ردت حكومة غينيا – بيساو بالمثل وبصورة استباقية. وعززت الأساس القانوني لمكافحة الاتجار

بالمخدرات والجريمة من خلال المصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد. ووضعت هياكل إدارية لمراقبة وتنفيذ خطة الطوارئ المعنية بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة. وبما أن غينيا – بيساو لا تزال تفتقر إلى قانون مناسب للإجراءات الجنائية، ينبغي أن نركز على تلك المجالات من خلال القيام بتدخل فوري.

وماذا عن المستقبل؟ في المستقبل القريب، ستمكن تلك التدابير من تنفيذ الخطة التشغيلية التي أعدتها حكومة غينيا – بيساو بمساعدتنا، من أجل مكافحة الاتجار غير القانوني عبر ممراتها البرية والجوية والبحرية وتعزيز إقامة العدالة وسيادة القانون.

قبل سنة، وفي إحاطة إعلامية مماثلة قدمتها لهذا المجلس، أبلغتكم بحالة الفوضى التي تعم نظام السجون في غينيا – بيساو. ونحن ممتنون للجنة بناء السلام، لا سيما للسفيرة فيوتي، على تلبيتها لأشد الاحتياجات إلحاحا لوزارة العدل في غينيا – بيساو. وقد وافق صندوق بناء السلام على تمويل مشروع مستعجل بشأن إعادة تأهيل السجون. وبفضل ذلك، وبفضل دعم البرتغال وألمانيا والمملكة المتحدة، يتم تحديد السجن المركزي في بيساو وثلاثة مراكز اعتقال محلية. ويجري إصلاح إدارة السجون، من خلال تحديث نظامها لإدارة البيانات، وسن القوانين المناسبة، وتدريب الموظفين، وتحسين ثقافة حقوق الإنسان في البلد.

كما يجري تدريب وتجهيز فرقة عمل خاصة لمكافحة المخدرات تابعة للشرطة القضائية، بموارد وفرقها، من خلال مكتبي، إيطاليا والاتحاد الأوروبي، فضلا عن الدعم الثنائي من البرازيل والبرتغال والمملكة المتحدة. إن ذلك سيمكن من المساعدة في معالجة مشكلة الاتجار بالمخدرات من خلال إدراج نشاط فرقة العمل في العملية الأوسع نطاقا لإصلاح قطاع الأمن، وبصورة عامة، في عمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، الذي يقوده باقتدار ممثل الأمين العام، السيد أوموريغي. ويشكل ذلك مثالا جيدا على عمل الأمم المتحدة بوصفها كيانا واحدا.

وكما هو الحال في أي مكان آخر، يمكن القضاء على الجريمة المنظمة قضاء تاما من خلال نظام قضائي قوي وفعال. وأدعو الحاضرين إلى المساعدة على تعزيز قدرة النظام القضائي لغينيا – بيساو تجاه مقاضاة مقترفي الجريمة المنظمة، لاسيما الاتجار بالمخدرات، بهدف إنشاء مجموعة رئيسية من المدعين العامين والقضاة الأكفاء والنزهاء.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول بضع كلمات تتعلق بالأمد المتوسط. سيتم التخطيط لوضع برامج خاصة بالمستقبل البعيد بعد تنصيب الحكومة الجديدة، في أعقاب الانتخابات التي ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تكلم الممثل أوموريغي بإسهاب عن ذلك الأمر. وبمساعدة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، نضع برنامجا لتشاطر المعلومات الاستخباراتية بشأن مكافحة المخدرات في المنطقة وفي ما بين غرب أفريقيا وأوروبا. والنموذج الذي يتم تطبيقه نموذج اختبرناه وحقق نتائج ممتازة في مسارح جغرافية أخرى، مثل غرب آسيا، ولأشكال أخرى من الجريمة على غرار، مثلا، البرنامج الإقليمي المشترك بين المفوضية الأوروبية ومكتب الشرطة الأوروبية المعني بمكافحة تهريب المهاجرين الذي تقوم به المجموعات الإجرامية.

وعلى نحو عام، سواء توفرت المساعدة الثنائية أو المساعدة متعددة الأطراف، ينبغي أن نعمل معا لمواجهة مشاكل البلد والمنطقة كذلك. وتتمثل إحدى الأولويات في تعزيز التعاون القانوني الدولي في منطقة غرب أفريقيا برمتها، من خلال تسليم المجرمين، وتبادل المساعدة القانونية، ومصادرة عائدات الجريمة. تلك هي الرسالة التي استمعنا إليها جميعا من الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا،

السفير دجينيت. وتشكل الدعوة التي وجهها إنذارا مدويا وواضحا.

وفي ذلك السياق، فإننا نحضر، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، لمؤتمر وزاري بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، يعقد في برايا خلال تشرين الأول/أكتوبر القادم. والقصد من المؤتمر وضع برنامج إقليمي لتعزيز مراقبة الحدود ومقاومة النظام القضائي للاتجار بالمخدرات. وسيزيد من المخاطر التي يواجهها المجرمون وغاسلو الأموال والمسؤولون الفاسدون.

وفي الختام، لا تزال مشكلة الاتجار بالمخدرات عبر غينيا – بيساو طفيفة نسبيا بمعايير غرب آسيا، ومنطقة البحر الكاريبي أو أمريكا الوسطى، غير أنها تتزايد بشكل كبير وتهدد بتحويل المنطقة إلى بؤرة للتسيب وعدم الاستقرار. وذلك آخر ما تحتاج إليه أفريقيا. وبعملنا معا الآن، لا يزال بمقدورنا أن نتخذ إجراء على نحو وقائي. وكل يوم أو أسبوع نهدره قد تكون له عواقب وخيمة على مستقبل المنطقة، إذ سيضيف أزمة أمنية إلى جزء من العالم يواجه فعلا الفقر والجوع واليأس على نطاق واسع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كوستا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، والممثلة الدائمة للبرازيل.

السيدة فيوتي (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على الدعوة التي وجهتموها إلي لأشارك في جلسة اليوم.

منذ نهاية آذار/مارس، عندما خاطبت هذا المجلس بشأن عمل التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، تمكنا من تحقيق فهم أفضل للحالة في البلد والتحديات الرئيسية المتعلقة بتوطيد السلام.

في نيسان/أبريل الماضي، زار وفد من لجنة بناء السلام غينيا – بيساو وأجرى اتصالات مباشرة مع مسؤولين حكوميين، وشركاء دوليين، وأعضاء في البرلمان، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. كما أتيحت له الفرصة لزيارة مواقع في بيساو وداخل البلد.

لقد أجرت التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو مناقشات مواضيعية بشأن المجالات الرئيسية المتعلقة بتوطيد السلام. وأثبتت تلك الاجتماعات جدواها في تحديد الثغر التي تعاني منها البرامج الجاري تنفيذها وتقييم إمكانية إسهام اللجنة من خلال تفاعل متواصل ومثمر مع الحكومة وممثلي المجتمع المدني.

وشملت المناقشات مسائل تتعلق بالتحضير للانتخابات التشريعية القادمة، وإصلاح الإدارة العامة، وتنشيط الاقتصاد، وتعزيز قطاع العدل، وتوطيد سيادة القانون، وتوفير العمالة للشباب، وإصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الاتجار بالمخدرات. وستُستكمل مجموعة المناقشات المواضيعية في الأسبوع المقبل عندما تُعقد مناقشة بشأن البنى التحتية، لا سيما الطاقة.

في غضون ذلك، تعد الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة إطارا استراتيجيا متكاملا لبناء السلام. وسنبدأ قريبا بإجراء مشاورات مع أعضاء التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو استنادا إلى هذه الوثيقة من أجل استكمال الاستراتيجية في أقرب وقت ممكن. والجدير بالذكر أن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق تحسين كبير في استقرار البلد وإيجاد الظروف المؤاتية لكي يبدأ في مسار النمو والتنمية.

ودون أن نصدر حكما مسبقا على النتائج والتوصيات التي ستقررها التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو، أود أن أتناول بعضا من التحديات الرئيسية التي ينبغي مواجهتها، وتتطلب دعما كبيرا من المجتمع الدولي.

من بين الشواغل الفورية تنظيم الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى الرغم من المساهمات التي قدمها الشركاء الثنائيون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا، لا يزال هناك عجز مالي كبير ينبغي سده. وغني عن القول إن تنظيم عملية انتخابية ناجحة يشكل شرطا مسبقا للحفاظ على الاستقرار السياسي وتوطيد الديمقراطية في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يساعد غينيا – بيساو على تحويل العملية الانتخابية إلى فرصة لإجراء حوار واسع النطاق بشأن التحديات التي يواجهها البلد والحلول الممكنة.

وفي السياق نفسه، ورغم التبرعات التي جمعت بالفعل بعد مؤتمر لشبونة في العام الماضي، لا تزال غينيا – بيساو بحاجة إلى الموارد الضرورية لمكافحة الاتجار بالمخدرات بصورة فعالة. وبدعم من مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابع للأمم المتحدة – وهنا أود أن أبرز وأقدر قيادة السيد أنتونيو ماريا كوستا – والشركاء الثنائيين، اتخذت الحكومة خطوات أولية هامة لتنفيذ الخطة التشغيلية لمكافحة المخدرات. ولكن، ما زال الأمر يحتاج إلى مزيد من المساعدة. وخلال الزيارة الميدانية وفي أثناء مناقشتنا المواضيعية بشأن هذه المسألة، لاحظنا بقلق الظروف السيئة للشرطة وقوات الأمن، التي تفتقر إلى أبسط الوسائل والموارد البشرية الكافية. البلد في حاجة إلى بناء القدرة بغية كفالة السيطرة على جزرها، التي يزيد عددها على الثمانين جزيرة، وحدودها البحرية وأجوائها، وتعزيز نظمها القضائية والجنائية. والجهود المبذولة للتصدي لتجار المخدرات وما يرتبط بها من جرائم سوف تستفيد من ذلك النهج الإقليمي، في ضوء الطابع العابر للحدود الوطنية والتحديات في هذه المنطقة، وهو ما أكد عليه كل من السيد أومرجي والسيد أنطونيو ماريا كوستا.

إن جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات لا بد أن تقترن بتدابير لتنشيط الاقتصاد. فمن ناحية، لا بد من مكافحة الأنشطة غير المشروعة، ومن ناحية أخرى، لا بد من وضع البلاد على الطريق إلى اقتصاد نشط، تتوفر من خلاله فرص العمل والدخل بشكل يحبط إمكانية تعمق اختراق تجار المخدرات للمجتمع.

إن إصلاح قطاع الأمن ما زال مسألة ذات أولوية بالنسبة لحكومة غينيا – بيساو. والتطورات الأخيرة في هذا المجال، مثل إبرام التوافق العسكري، أمر مشجع. والدعم الذي ستقدمه بعثة سياسة الدفاع والأمن الأوروبية، والمساعدة المالية والتقنية التي يقدمها مختلف الشركاء شديدة الأهمية. ومع ذلك، ما زالت خطة الإصلاح تعاني من نقص التمويل بشكل كبير. وفي مناقشاتنا، تم التركيز على جانب إعادة الإدماج في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن الأهمية أن نشير إلى أن السلطات الحكومية لم تكن وحدها التي شددت على هذه النقطة، بل شدد عليها ممثلو المجتمع المدني أيضاً. وذكر أن المحاولات السابقة لتطبيق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد أخفقت بسبب عدم الاهتمام بإعادة الإدماج، وأن التخطيط الدقيق والمتأني لإعادة إدماج الوحدات التي يتم تسريحها في المجتمع سيكون عاملاً مهماً في ضمان إصلاح ناجح.

وفي المجال الاقتصادي، فإن الحكومة ملتزمة بالسيطرة على النفقات المالية والنهوض بمزيد من الإصلاحات في الإدارة العامة، بعد تطبيق برنامج المساعدة الطارئة لما بعد انتهاء الصراع الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي في وقت سابق من العام الحالي. ومع ذلك، فإن القاعدة المالية الضعيفة

التي أضيف إليها مزيد من الصعوبات مؤخراً، نتيجة لارتفاع أسعار الوقود والغذاء، ما زالت تعوق قدرة الحكومة على دفع المرتبات وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. وبصفة خاصة، فإن الديون الخارجية وما يرتبط بها من مدفوعات الفوائد يشكل عبئاً هائلاً على الحكومة. وثمة حاجة إلى حلول إبداعية، تراعى فيها الاحتياجات الخاصة لغينيا – بيساو كبلد هش خارج من الصراع، حتى يمكن لسكانها أن يستفيدوا من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على سبيل الاستعجال الذي يقتضيه الموقف.

وخلال زيارتنا الميدانية لغينيا – بيساو وفي تفاعلاتنا مع مختلف أصحاب المصلحة، أحطنا علماً بالقدرة الاقتصادية الكبيرة للبلد. ويمكن عمل الكثير لإضافة مزيد من القيمة إلى جوز الكاجو، المنتج الرئيسي للتصدير. وهناك مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة والأمطار الغزيرة يمكن أن تستخدم لزراعة المحاصيل الغذائية، لا سيما الأرز، الذي اعتاد البلد تصديره. والأزمة الغذائية الحالية، رغم آثارها الباعثة على القلق على المدى القريب – وقد أشار السيد أومرجي بالفعل إلى التوترات الاجتماعية التي تحدث بينما نتكلم – يمكن تحويلها إلى فرصة لو جرى تنشيط الإنتاج الزراعي وتنويعه بدعم ملائم.

وفي نفس الوقت، لا بد أيضاً من مساعدة الحكومة في التغلب على الاختناقات الهيكلية التي تعوق الانتعاش الاقتصادي حالياً. وهذه التدابير تشمل تحديث الأطر القانونية، وتهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص، وإنشاء نظام مصرفي ومالي سليم، بما في ذلك من خلال تقديم الحوافز لمشاريع القروض الصغيرة، وأخيراً وليس آخراً، إعادة تأهيل البنية الأساسية، ولا سيما في قطاع الطاقة. وكما شهدنا بأعيننا، فإن البلد يعيش اليوم في ظلام دامس، بكل معنى الكلمة. ويحتاج البلد إلى دعم المجتمع الدولي لإضاءة آفاق مستقبل واعد بالخير، ينعم فيه السكان أخيراً بعوائد السلام.

ويسرنا موافقة اللجنة التوجيهية، التي أنشئت في غينيا – بيساو مؤخراً، على أربعة مشاريع يقوم صندوق بناء السلام بتمويلها. والموارد المتوفرة لذلك سوف تستخدم في إصلاح السجون والثكنات العسكرية، والاستثمار في تشغيل الشباب ودعم تنظيم الانتخابات. وبذلك، يكون الصندوق قد بدأ في تنفيذ ولايته بتوفير الأموال المحفزة للنشاط إلى أبرز القطاعات وأكثرها احتياجاً. والأهم من ذلك، أنه يضع مفهوم النهج ذي المسارين موضع التنفيذ، في محاولة للجمع بين التحليل الاستراتيجي الطويل الأجل والمشاريع قصيرة الأجل التي يمكن أن تحدث أثراً مباشراً وآنياً في البلد. ونأمل أن يتسنى الإعلان قريباً عن اعتماد موارد إضافية وجديدة، مع قرب الانتهاء من تشكيل الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو.

أخيراً، اسمحوا لي بأن أضم صوتي إلى الأمين العام في توصيته بخصوص وجود الأمم المتحدة في الميدان. فإن مشاركة اللجنة أمر يستغرق وقتاً طويلاً ويحتاج إلى عمل كثيف، كما أنه يتطلب دعماً أقوى من المنظمة للبلد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير لمكتب الأمم لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو تحت القيادة القديرة للسيد شولا أومرجي وفريق الأمم المتحدة القطري، الذي تقوده السيدة غوسيبينا مازا، على عملهم المحمود في المساعدة في التشكيلة المحددة لبلد بعينه التي وضعتها لجنة بناء السلام لغينيا – بيساو. واللجنة قد أسعدها الحظ كذلك بأن تعول على مكتب دعم بناء السلام، الذي تجدر التنويه بتفانيه والتزامه. وإنني ممتن بصورة خاصة لكارولين مكاسي، وإجفيوم إلوهو أوتوبو، وفيليب هلمنغر على مساندتهم المستمرة والقيمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير فيوتي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا – بيساو.

السيد كابرال (غينيا – بيساو) (تكلم بالفرنسية): أتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي. وأود في البداية أن أشكر ممثل الأمين العام في غينيا – بيساو على عرضه تقرير الأمين العام (S/2008/395) وأيضاً على المعلومات الإضافية التي استرعى انتباه المجلس إليها.

وشأني شأن الأمين العام، وشأن معظم مواطني غينيا – بيساو، أشعر أنا أيضاً بأن تقدماً ملحوظاً قد تحقق في بلدي. وعلى الرغم من كل الصعوبات التي نواجهها، فقد عومنا على المضي قدماً كيما يصبح السلام والاستقرار حقيقة واقعة في بلدي، وحتى يتسنى لنا أخيراً التركيز على مسائل أكثر أهمية، مثل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في بلدنا. وألاحظ، كما لاحظ الأمين العام في تقريره، أن هناك مجالاً أكبر للعمل؛ وأن هناك مشاكل خطيرة وملحة تقتضي من السلطات في غينيا – بيساو أن تبذل كل جهد ممكن حتى يمكننا، كأمة، أن نحشد كل الطاقات للعمل معاً في ديمقراطية تشمل الجميع.

ومع ذلك، ومثلما أقر التقرير، ما زلنا بحاجة إلى دعم ثابت من المجتمع الدولي. فبدون هذا الدعم، ومهما كان عزمنا، وبالرغم من إرادتنا ومن إدراكنا الواضح لمسؤوليتنا الرئيسية كمواطنين في غينيا – بيساو، لن يمكننا التعامل مع كل التحديات التي تواجهنا لأنها تحديات جسيمة.

وبدون استهلاك الكثير من وقت المجلس، أود أن أقر بأن علينا أن نوطد الديمقراطية في بلدنا. وقد أشار السيد أومرجي في وقت سابق إلى أن كل جهد يبذل من أجل أن تجرى الانتخابات، في موعدها المعلن في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد شرح للمجلس للتو الصعوبات المتبقية في هذا المجال. وأود أنا، أيضاً، أن أناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي المطلوب في أسرع وقت ممكن حتى يتسنى إنجاز كل الخطوات المفضية إلى ذلك الموعد الحاسم الأهمية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود كذلك أن أشكر السيد كوستا على تقديره، وبصورة خاصة على كل المعونة التي دأب مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات على تقديمها لغينيا – بيساو. وذلك الدعم بالغ الأهمية. ونحن نواجه صعوبات هائلة، نظراً لأن التحدي تحد هائل. ونحن بلد صغير، وهو الحلقة الضعيفة في السلسلة دون الإقليمية، حيث تشكل المخدرات مشكلة دون إقليمية. ومن حسن الطالع، أن ذلك البُعد لم تعترف به غينيا – بيساو فحسب، بل تعترف به جميع البلدان في منطقة غرب أفريقيا، فضلا عن شركائنا الدوليين.

ونقوم ببذل الجهود. وأحرزنا بالفعل تقدما كبيرا، ولكن يتعين القيام بالمزيد من العمل. وكما قلت من قبل، نحن الحلقة الضعيفة في السلسلة. وتجار المخدرات يعلمون ذلك جيدا، ما دام غينيا – بيساو لا تحظى بالإمكانيات لمكافحة تلك الآفة، التي قال السيد كوستا حينما أشار إلى الورم الخبيث، إنها تشكل سرطانا حقيقيا. وهو سرطان مروع يتعين أن نكافحه عاجلا وبوسائل فعالة بحيث لا تؤدي المخدرات، التي لم تكن أبداً موجودة في بلدنا حتى عام ٢٠٠٥، إلى تعويق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدنا. ولذلك، أود أن أشكر السيد كوستا على جميع الجهود التي بذلها وعلى كل المساعدة التي قدمها لبلدي.

وأخيرا، أود مرة أخرى أن أشكر زميلتنا ممثلة البرازيل، رئيسة تشكيل غينيا – بيساو، على جهودها الجديرة بالثناء، والعمل بالترافق مع الأعضاء الآخرين للتشكيل، لأننا تمكنا من إحراز تقدم كبير. وفي وقت سابق، أشارت إلى الزيارة التي تم القيام بها إلى بلدي، والتي بفضلها أمكن مراقبة الحالة هناك وإقامة اتصال ليس مع السلطات

الوطنية فحسب، بل أيضا مع المجتمع المدني والمواطنين العاديين، للتعرف على الوضع وللوقوف على وجه الدقة على التطورات التي تحصل في البلد. وتلك الزيارة لم تمكن من التعرف على التحديات العديدة فحسب، بل أيضا التأكد من أن لدينا داعيا إلى الأمل في بلدي. ونحن عازمون على المضي قدما وألا نثبط في جهودنا لتهيئة جميع الظروف اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون بحيث يمكن لديمقراطيتنا أن تصبح ديمقراطية شاملة حقا، مما يسمح لجميع المواطنين بالمشاركة في الشؤون الوطنية وبإدارتها.

وأود مرة أخرى أن أشكر أعضاء المجلس على تركيز اهتمامهم على بلدي، وفي المقام الأول على رغبتهم، من خلال توجيه نداء إلى المجتمع الدولي، في تقديم الدعم والمساعدة الكبيرين لبلدي في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.